



27/12

فهرست رسائل ابن عابدین

تألیف محققه	غایه البیان	تفسیر دوی الاقناعم
منها بل السور	تجیر التحریر	تنبیہ الولاء
رحیق المختوم	رفع الشبه	شرح المنظوم
منها بل الوارد	تحریر النقول	اجابه العوث
اتحاد الفکر	شرح العرف	علم الطاهر
تحریر العبارة	الحلیل	مجالس العجب
نزهة الرود	رسالة الامانة	رفع الردود
اقوال الواضح	سقاء العلیل	رفع الاستغاض







# بسم الله الرحمن الرحيم

٢٤٤٨

٢٤٤٨

الحمد لله وتوحيده وصلى الله على من لا نبي بعده آمين ( وبعد فيقول الفقير  
محمد أمين ابن مابدين صفي عنه آمين وقعت حادثة القنوي أرسلت من  
طرابلس الشام في واقف انشا وقفه على نفسه ثم من بعده فعلى اولاده  
لصلبه للذكر مثل حظ الانثيين ثم على اولاد كل ثم على اولاد اولادهم  
مثل ذلك ثم على انسالهم واعقابهم على الشرط والترتيب على ان من  
مات منهم من ولد او ولد ولد ماد نصيبه الى ولده او ولد ولده ومن  
مات من غير ولد ماد نصيبه الى من في درجه وذوي طبقته من اهل الوقف  
يقدم الاقرب فالاقرب الى الميت ومن مات قبل الاستحقاق وترك ولدا  
او ولد ولد او نسلا او عقبا استحق ما كان يستحقه والده ان كان حيا  
ثم مات الواقف واولاده وانحصر بعض الوقف في بنت اسمها زينب  
ولها ثلاثة اولاد عبدالقادر وخديجة وفاطمة ماتت فاطمة في حياة امها  
قبل استحقاق شيء من الوقف من بنتها كاتبة ثم ماتت خديجة في حياة  
امها زينب بعد استحقاقها من الدرجة عن اولاد ثم ماتت كاتبة  
في حياة جدتها زينب عن اولاد ولم تستحق شيئا من الوقف ثم ماتت  
زينب عن ابنها عبدالقادر وعن اولاد بنتها خديجة وعن اولاد بنت  
بنتها فاطمة فلم يعود نصيبها واذا مات احد من اهل درجة فاطمة  
فهل يستحق منه اولاد بنتها كاتبة لقيامهم مقامها ( فاجبت ) بانه يقسم  
نصيب زينب على ابنها عبدالقادر وعلى بنتها فاطمة للذكر مثل حظ  
الانثيين فا اصاب فاطمة يعطى لاولاد بنتها لانها ماتت قبل الاستحقاق  
فيقومون مقام جدتها ولا شيء لاولاد خديجة لانها ماتت بعد الاستحقاق  
من في درجتها حقيقة وشرط الواقف قيام الفرع مقام اصله الغير  
الاستحقاق ولا يقوم اولاد بنت فاطمة مقامها فيما كان يؤول الى فاطمة من

( الدرجة )



الدرجة لو كانت حية لان صاحب الدرجة الجعلية يقوم مقام اصله فيما يستحقه اصله من اصوله لو كان حيا لا فيما كان يستحقه من غيرهم كن مات عقيما عن اخ واولاد اخ مات ابوهم قبل الاستحقاق فلا شيء لاولاد الاخ فهنا كذلك والله اعلم ( ثم ارسل اليها السؤال ) مع جوابه ثانيا وفي ظهره جواب من شخص من بيروت وجواب آخر من مفتي حماه وجواب آخر من مفتي صيدا \* حاصل الاول انه لا استحقاق لاولاد البنت فضلا عن اولاد بنت بنتها وان نصيب زينب يختص به ولدها عبدالقادر فقط لانه مرتب بتم \* وحاصل الثاني نعم لا يشاركه احد لانه مرتب بتم وقد قال في الدر المختار نقلا عن الاشباه ان عبر الواقف بتم لا يشارك وان عبر بالنواة بشارك والذي لامثالنا اتباع ما نقلوه وصاحب الدر متأخر لانهول الا عليه \* وحاصل الثالث كذلك لان اولاد بنت فاطمة لا يقومون مقامها لان لها بنتا وهي كاتبة وقول الواقف من مات قبل استحقاقه وترك ولدا او ولد ولد قام مقامه المراد به ان ولد الولد يقوم مقام اصله ان لم يكن لاصله ولد فولد الولد لا يقوم مقامه مع وجود الولد هذا حاصل ما اجابوا به وكلهم مخطئون \* اما الثالث فلان اولاد كاتبة لم يقوموا مقام فاطمة في حياة امهم بل لما ماتت فاطمة قامت بنتها كاتبة مقامها ولما ماتت كاتبة قام اولادها مقامها وهي كانت قائمة مقام امها فاطمة فيقومون مقامها ايضا لانه مقام امهم فيستحقون ما كانت امهم تستحقه لو كانت حية علا بقول الواقف قام مقامه واستحق ما كان يستحقه ان لو كان حيا (وقد) اجاب بنظير ذلك الشيخ خير الدين الرملي في سؤال في فتاويه بعد نحو ثلاثة كراريس من كتاب الوقف اول السؤال سئل من دمشق فيما اذا وقف رجل وقفه على نفسه الخ فراجعه ( واما جواب الاول فلانه مبنى على رواية عدم دخول اولاد البنات في الاولاد والمرجح دخولهم كما بسطته العلامة خير الدين الرملي في فتاواه قبل السؤال الذي قدمناه بنحو ستة اوراق وافتي في موضع آخر بعدم



الدخول والمسئلة شهيرة الخلاف ( وفي الاسعاف الصحيح ما قاله هلال لان اسم ولدا اولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات ورجحه ابن التحنة بان فيه نص محمد عن اصحابنا وهم شيخنا وقد انضم اليه ان في هذا الزمان لا يفهمون ولا يقصدون سواء وعليه عرفهم مع كونه حقيقة اللفظ انتهى ( وفتى به ابن نجيم وذكر العلامة الحياي انه افتى به قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي على ما اختاره الامام الخصاف وقال وعليه عمل الناس في جميع مكاتيبهم القديمة والحديثة وقوله لانه مرتب بتم ووافقه المجيب الثاني وزاد ما نقله عن الدر تأييدا لكلامه وكلام المجيب الاول فيحتاج الى بيان ليظهر للعيان ( فنقول ان ما نقله عن الدر معزوا للاشياء غير محرر لان حاصل ما في الاشياء ان الواقف اذا قال على انه من مات قبل استحقاقه شيء وله ولد قام مقامه لو بقي حيا فهل له حظ اية وبشارك الطبقة الاولى اولا وهل تنقض القسمة بعد انقراض كل بطن اولا افتى الامام السبكي بعدم المشاركة وينقض القسمة وخالفه الامام السيوطي في المشاركة ووافقه في نقض القسمة ( وقال صاحب الاشياء اما مخالفته فيما ذكر فواجبة واما موافقته في نقض القسمة فقد افتى بها بعض علماء العصر وعزوه للخصاف ولم يذهبوا للفرق بين مسئلة الخصاف ومسئلة السبكي فان مسئلة الخصاف ذكرها بالواو ومسئلة السبكي بثم فان كان الواقف عبر في البطون بالواو تنقض القسمة وان عبر بثم فلا هذا خلاصة ما ذكره في الاشياء فا ذكره من التفصيل انما هو في نقض القسمة اما في المشاركة فهو موافق للسيوطي على ان من بعده رد عليه هذا التفصيل حتى الف فيه رسالة العلامة المقدسي وذكرها العلامة الشرنبلالي في مجموع رسائله الستين وحاصل ما ذكره المقدسي ان الحق مع من افتى بنقض القسمة سواء عبر بالواو او بثم كما قاله السبكي والسيوطي والبلقيني والعلامة قاسم والجلال المحلى وابن التحنة والبرهان الطرابلسي والزين الطرابلسي والشهاب الرملي الشافعي والبرهان بن





ابن شريف وعلاء الدين الاخميمي وغيرهم وقد اطال في الرد على صاحب الاشباه ( وحيث علمت ذلك ظهر لك ان عبارة الدر غير محررة ولا محتمل الصحة بوجه من الوجوه فكيف يحملها المجيب الثاني دايلا على ما قاله وايته سكت بل قال ولا نزول الا عليه والعجب ممن يفتي بلا مراجعة ولا تأمل ( وقد اجاب الشيخ خير الدين الرملي بالمشاركة مع التعبير بشم حيث سئل عما اذا عبر الواقف بشم ومات احد مستحق الوقف عن ولد واولاد اولاد ماتوا في حياة ابيهم قبل استحقاقهم لشيء فاجاب بقسم استحقاق الميت على ولده الحي وعلى اولاده الذين ماتوا في حياته فما اصاب الحي اخذه وما اصاب الميتين دفع لاولادهم عملا بقوله على انه من مات منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم قبل استحقاقه لشيء وترك ولدا اولد ولد استحق ما كان يستحقه لو كان حيا الخ وهذا لاشبهة فيه انتهى كلام الرملي \* ولا يمكن القول بنقض القسمة في مسئلتنا ولا في مسألة الرملي لان الطبقة الاولى لم تنقض لبقاء عبد القادر في مسئلتنا ( وحيث علمت ما قررناه ظهر لك انه لا كلام في دخول اولاد الاولاد الذين مات آباؤهم قبل الاستحقاق وفي مشاركتهم لمن فوقهم وانه لا فرق في ذلك بين التعبير بالواو او بشم لان نص الواقف على قيامهم مقام اصولهم ابطال الترتيب المستفاد من ثم بالنظر اليهم فان مذهبنا العمل بالتأخر ( قال الامام الخصاصف لو كتب في اول المكتوب بعد الوقف لايبيع ولا يوهب وكتب في آخره على ان اقلان بيع ذلك والاستبدال بثمنه كان له الاستبدال من قبل ان الاخر ناسخ الاول ولو كان على عكسه امتنع بيعه انتهى ( وقال الامام السيوطي في تأييد المشاركة ولا ينافي هذا اشتراطه الترتيب في الطبقات بشم لان ذلك عام خصصه هذا كما خصصه ايضا قوله على ان من مات عن ولد الخ وايضا فاننا اذا عملنا بعموم اشتراط الترتيب لم منه الغاء هذا الكلام بالكلية وانه لا يعمل في صورة ويبقى قوله ومن مات قبل استحقاقه الخ مهبطا لا يظهر له اثر في صورة



بخلاف ما اذا عملناه وخصصنا به غوم الترتيب فان فيه انخلا  
للكلامين وجعا بينهما وهذا امر ينبغي ان يقطع به انتهى كلام  
السيوطي نقله عنه في الاشباه والله سبحانه وتعالى اعلم

❦ وقد سئل عن رجل اوصى بوصايا واقام عليها وصيا ثم مات مصرا عليها  
وهي تخرج من ثلث ماله ومن جملة ما قال الف قرش لصلة الرحم للفقراء  
المستحقين منهم الاقرب فالاقرب ووجد من ارحامه الفقراء عند موته عمات  
لابوين واولادهن وهم بالغون واولاد عم لابوين واولاد اخ غني صغار  
وابن اخت صغير ابوه غني وبنت بنت خالة اب وابن ابن عم اب  
( فاجبت ) بانه يعطى اولا للعمات الغير المتزوجات بغنى نصاب زكاة ان لم  
يكن لهن مال او يكمل لهن النصاب ان كان لهن مال دونه ثم يعطى  
لاولادهن البالغين واولاد العم فيعطون كذلك سوية الذكر والانثى  
سواء ثم من يليهم في القرب ان فضل من الوصية شيء كذلك فقد  
قالوا الوصية والوقف يستقيان من محل واحد ( قال الامام الخصاصف  
الوصية بمنزلة الوقف وقال ايضا الاقربى معتبرة على حسب النسب  
لاعلى حسب المواريث وقال ايضا ان بنت الاخ لابوين اولى من ابن  
ابن الاخ والعم والعمة سواء ) وقال في الاسعاف ولو قال على قرابتي  
وارحامي او رحي تصرف الغلة الى قرابته الموجودين يوم الوقف لابويه  
ولا اولاده اصلبه ويدخل المحارم وغيرهم من اولاد الاناث وان بعدوا عندهما  
وعند ابى حنيفة تعتبر النحرمة والاقرب فالاقرب انتهى ( والظاهر ان المرجح  
قولهما لما قال الخصاصف جازما به وتبعه في الاسعاف بنت العمه اولى من عمه  
ابيه ولو لابويه وبنت خالته اولى من خال ابيه وابن ابن الخال اولى من خال  
امه وعم امه انتهى ملخصا ) وقد علم مما نقلناه وجه اعطاء العمات وان كن  
غير وارثات ووجه اعطاء اولادهن بعدهن وان كانوا غير محارم ووجه  
مشاركة اولاد العم لهم وان كانوا عصبات ( وقال الامام الخصاصف لو  
قال لذوي ارحامه فالغلة لجميع قرابته من قبل ابيه وامه فلو قرابته من  
( قبل )



قبل ابيته اكثر من قرابته من قبل امه فالغلة بينهم على عددهم ثم قال  
الرجال والنساء سواء انتهى ( وبه علم وجه قولنا سوية وقال الامام  
الخصاف كل من كان له ان يأخذ الزكاة فهو عندي فقير ) وقال  
في الاسعاف اوصى بثلاث ماله للاحوج فالاحوج من قرابته وكان في قرابته  
من يملك مائة درهم مثلا وفيهم من يملك اقل منها يعطى ذو الاقل الى  
ان يصير معه مائة ثم يقسم الباقي بينهم جميعا بالسوية ثم قال ولو قال  
على فقراء قرابتي الاقرب فالاقرب يبدأ باقربهم اليه بطنا فيعطى كل  
واحد مائتي درهم ثم يعطى الذي يليه كذلك حتى تفرغ الغلة وهذا  
استحسان وفي القياس تعطى الغلة كلها للبطن الاقرب منه ولا يعطى  
ان بعده شيء انتهى وصرحوا بان العمل على الاستحسان دون القياس  
الا في مسائل وبه علم وجه قولنا نصاب زكاة وقولنا اوكمل لهم النصاب  
الخ ( وقال في الاسعاف الاصل ان الصغير انما يعد غنيا بغنى ابويه اوجديه  
من جهة ابويه فقط ولن الفقير والفقيرة يعدان غنيين بغنى فروعهما  
وزوجهما فقط ولا يعد الفقير غنيا بغنى غيرهم من الاقارب وهذا مذهب  
اصحابنا ثم نقل عن الامام الخصاف انه اختار خلافة ونقل عن الامام  
هلال رد ما قاله الامام الخصاف وبه علم وجه عدم اعطاء اولاد الاخ  
والاخذت الغنيين وان كانوا اقرب من العتات كما قال الامام الخصاف  
اولاد الاخوة ولو لام وان بعدوا يقدمون على الاعمام والعتات ولو  
لابوين ووجه قولنا الغير المتزوجات بغنى ووجه قولنا ثم يعطى لاولادهن  
البالغين الخ اذ لو كانوا صغارا استغنوا بما يعطى لامهاتهم والله تعالى اعلم  
انتهى تحريرنا في اوائل ذي القعدة الحرام سنة ١٢٣٠  
وقد استلكت عن واقفة وقفت حصصا معلومة في عقارات كثيرة مشتركة بينها  
وبين جماعة وقفها مسجلا ثم تقاسمت مع شركائها ووجعت حصصها من العقارات  
المذكورة واخذتها في عقارين منها فهل تصح هذه المقاممة ( فاجبت ) بانها  
لا تنقض ان كان فيها مصلحة للوقف كما في الاسعاف



❖ وسئلت في جادى الثانية سنة ١٢٤٢ عن وقف شرط واقفه فيه ان من مات من الموقوف عليهم عن ولد او اسفل منه ماد نصيبه الى ولده او الاسفل ومن مات لادن ولد ولا اسفل منه ماد نصيبه الى من فى درجته وذوى طبقته يقدم فيه الاقرب فالاقرب الى المتوفى مات الآن مستحق من اهل الوقف وليس فى درجته احد وتحت درجات متاولون بشرط الواقف وفيهم شخص اقرب الى المتوفى من غيره فلان يعود نصيبه (فاجبت) بانه يعود الى اصل الغلة ويقسم بين جميع المستحقين لا الى اعلا الدرجات كما افنى به بعضهم ولا الى الاقرب اليه كما افنى به آخرون واستندت فى ذلك الى النخلاف والاسعاف والدر المختار وقد اوضحت هذه المسئلة قايمة الايضاح فى كتابي تنقيح الحامدية فراجعها هناك لكي ترى العجب فان من افنى بخلاف ذلك لم يستند الى نقل ولا عبرة بالعقل مع النقل والله تعالى اعلم )

❖ وسئلت من طرابلس فى رجب سنة ١٢٤٤ ❖ عن واقف شرط فى وقفه شروطا منها انه جعل ولاية النظر فى وقفه لنفسه مدة حياته ثم لمن اوصى اليه فى ذلك فان لم يكن اوصى لاحد يكون النظر للارشاد فالارشاد من نسبه ثم للشيخ اسماعيل الخطيب ثم للسيد عبد الغنى ثم لمن اوصى اليه السيد عبد الغنى ثم لوصى وصيه ثم لمن اوصى اليه وصى وصيه وهكذا مات الواقف وقد كان سلم وقفه للشيخ اسماعيل ثم ان الشيخ اسماعيل ادعى عند القاضى العجز عن القيام بالوقف ففرغ عن ذلك لاسي الواقف وعمه وهما زيد وعمرو وقررهما القاضى فى ذلك وكتب لهما حجة مضى لهما نحو ثلثين سنة ثم ان عبد الغنى قبيل وفاته اوصى بالنظر قبل ان يصل اليه الى بكر قام بكر نازع زيدا وعمرا فى ذلك قائلا ان الواقف لم يجعل الابصاء بالنظر للشيخ اسماعيل بل جعله للسيد عبد الغنى وان السيد عبد الغنى قد اوصى لبكر على وفق شرط الواقف هذا خلاصة السؤال وقد ارسل الينامع السؤال ورقة كتب فيها صورة اجوبة عنه من مفتى طرابلس ومن مفتى حمص ومن مفتى دمشق الشام سابقا اتفقت كلها

( على )

على ان الولاية لبكر وان من اوصى لهما الشيخ اسماعيل لاحق لهما في النظر  
 (وقد ظهر لي في الجواب خلاف هذا وذلك ان الواقف انما جعل النظر للارشاد  
 من نسبه ثم للشيخ اسماعيل ثم للسيد عبدالغنى ثم لوصى عبدالغنى الخ مطلقا على  
 شرط عدم الابصاء من الواقف لاحد لانه قال فان لم يكن اوصى لاحد يكون  
 للارشاد من نسبه ثم للشيخ اسماعيل ثم وثم فثبت علق ذلك على هذا الشرط  
 فهم منه انه ان اوصى لاحد لا يكون الحكم كذلك بل يكون شيئا آخر  
 سكت عنه الواقف سهوا او عدا ولا يمكن ان يجعل الحكم فيما اذا  
 اوصى لاحد كما اذا لم يوص لان مفهوم الشرط وغيره من المفاهيم  
 معتبر في كلام الواقفين وحينئذ فان كان الواقف اوصى للشيخ اسماعيل  
 صار الشيخ اسماعيل ناظرا ويصح فرائده عن النظر لمن اراد لانه وصى  
 الواقف وقائم مقامه فالفروع لهما بصيران ناظرين ماداما حين وبعدهما  
 ينصب القاضى من اقارب الواقف من رآه اهلا فان لم يوجد منهم اهل  
 فن الاجانب واما عبد الغنى فليس له حق في النظر ولا لوصيه من بعده  
 لما علمت من ان حق عبد الغنى وغيره مشروط بما اذا لم يكن الواقف  
 اوصى لاحد واما ان كان الواقف سلم النظر للشيخ اسماعيل ولم يوص  
 له بذلك يصير ناظرا مدة حياته وبعد موته يكون النظر للارشاد من  
 نسب الواقف (ونسب) الرجل كل من يجتمع معه في اقصى اب له في  
 الاسلام من جهة الاب دون الام فن كان علويا مثلا فنسبه كل من  
 يجتمع معه في على من جهة الآباء فاذا عجز الشيخ اسماعيل وقرر القاضى  
 المأذون له بذلك كلا من اخى الواقف وعه صح ان كانا ارشاد من يوجد  
 من نسب الواقف والا فيقرر الارشاد من النسب واما عبد الغنى ووصيه  
 فلا حق لهما مادام من نسب الواقف اهل للنظر لتأخير الواقف لهما  
 من نسبه هذا ماظهر لي في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب

❦ وسئلت ❦ في ذى الحجة الحرام سنة ١٢٤١ عن ذى تشاجر مع مسلم  
 فقال له المسلم يا كافر فقال الذى لست بكافر فقال له المسلم قل آمنت



بِالله وملائكته وكتبه ورسله وباليوم الآخر فاجابه قائلا انت بالله  
وملائكته وكتبه ورسله وباليوم الآخر فقال له المسلم الرسل كثيرون  
فاجابه كلهم بحضور بيته من المسلمين فهل يحكم باسلامه ام لا افيدوا  
الجواب ولكم الثواب ( فاجبت ) بقولى الحمد لله تعالى لا يحكم باسلام  
الذى المذكور بمجرد هذا الكلام اما قوله لست بكافر فلانه يعتقد انه  
مؤمن بنبيه وبكتابه ويعتقد ان من لم يكن على دينه فهو كافر غير  
معتد لقوله تعالى ( وقالوا كونوا هودا او نصارى تهتدوا ) اى قالت اليهود  
كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى ولقوله تعالى ( وقالت اليهود  
لست النصارى على شئ ) الاية ثم لاشك ان الكتب الالهية بصدق  
بعضها بعضها وكذلك الرسل عليهم الصلوة والسلام وكل الكتب والرسل  
آمرة بالايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله وباليوم الآخر فاليهود  
والنصارى مؤمنون بذلك لانهم اهل كتاب منزل ونبي مرسل لكنهم  
انكروا رسالة نبينا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم واتزال القرآن عليه  
فهم كفار بسبب ذلك وان كان اعتقادهم انهم على الهدى فاذا قال  
القائل منهم آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله لا يلزم منه ان يكون  
مؤمنا بنبينا وبكتابتنا لانه لا يستلزم ان نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم من  
رسل الله وان كتابنا من كتب الله ونحن لم ننكفه الا لهذا الاعتقاد  
الباطل واو صرح بقوله آمنت بجميع الرسل كلهم فزاده الرسل الذين  
يعقد هو انهم رسل الله فلا يدل ذلك على ايمانه برسولنا صلى الله تعالى  
عليه وسلم لاعتقاده عدم رسالته ( صلى الله تعالى عليه ) رواه الشاهدان صريحا  
لا يحكم باسلامه عالم تبرا من دينه كما صرح به الجلم الكثير من اثبتنا  
الحنفية ونقله الاسامى المذكورة فى ائمة الرسل من النخاية والذخيرة  
والدرائع والمتعيط رتبة رتبة فى شرحه الطحاوى وشرح  
السير الكبير رتبة رتبة فى ائمة الرسل فى ذلك فراجعهم ان  
شئت وعزاه فى باب المرتد من الرسل فى الدرر وقفاوى صاحب  
( التوير )



التوير وابن نجيم وغيرهما ( نعم ) نقل عن فتاوى قارى الهداية انه قال والذي ائق به صحته بالشهادتين بلا تبر لكن ذكر في الفتاوى الحامدية ان قارى الهداية لم يتابع على ذلك اى لان من بعده كصاحب التوير وابن نجيم وغيرهما خالفوه واشتروا التبرى اتباعا للمنقول في كتب المذهب ولا بد من ذكر نبذة بسيرة ليكون السامع على على بصيرة فنقول قال في الذخيرة اذا قال اليهودى والنصراني اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله لا يحكم باسلامه ما لم يدل تبرأت عن ديني ودخلت في دين الاسلام لان اليهودى قد تبرأ من اليهودية وبدخل في النصرانية او المجوسية فيجوز انه تبرأ عن اليهودية لدخوله في النصرانية لاني الاسلام وعن بعض المشايخ اذا قيل لنصراني احمد رسول الله بحق فقال نعم لا بصير مسلما وهو الصحيح لانه يمكنه ان يقول انه رسول الله بحق الى العرب والعجم لا الى بني اسرائيل واذا قال اليهودى او النصراني انا مسلم او قال اسلمت لا يحكم باسلامه لانهم يدعون ذلك لانفسهم لان المسلم هو المستسلم للحق المنقاد له وهم يدعون ان الحق ما هم عليه فلا يكون مطلق هذا اللفظ دال على الاسلام في حقهم انتهى ما في الذخيرة باختصار وقد حقق هذا المقام بما لا مزيد عليه الامام شمس الأئمة السرخسي في شرحه على السير الكبير للامام محمد بن الحسن صاحب ابى حنيفة في آخر الكتاب في باب ما يكون به الرجل مسلما فليراجعه من اراده والله سبحانه اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

❖ وسئل ❖ سنة ١٢٤٦ عن رجل اوصى بالف يخرج منها تجهيزه وتكفينه والباقي يعمل بها مبرات واوصى لزيد بخمسمائة ولعمارة مسجد كذا بخمسمائة ولمسجد كذا بخمسمائة وله بماله قيمته خمسمائة اعتقه في مرض موته واوصى له بالف وخمسمائة وخمسين وبلغ ثلث تركته ( ٣٨٠٠ ) وبلغت نفقة تجهيزه ( ٣٠٠ ) فكيف تقسم ( فاجبت ) بان

الجهيز والتكفين يخرج من اصل المال والباقي بحسب من الوصية فيكون الباقي لعمل المبرات مائة ويكون جلة الوصية (٤٢٥٠) وقد ضاق الثلث عنها فينفذ الثلث فقط وهو ثلاثة آلاف وثمانمائة والعشرون الميز في مرض الموت مقدم على غيره فيبدأ به أولا فيخرج من الثلث المذكور قيمته خمسمائة يبقى من الثلث (٣٣٠٠) تقسم على ارباب الوصايا من غير تقديم لاحد على احد اما زيد والمملوك فلانها معينان واما المسجدان فهما معينان ايضا فضارت الوصية لهما بمنزلة الوصية للعبد المعين فيما يظهر لي بخلاف الوصية للمبرات فانها حق الله تعالى ليس لها مستحق معين لكنها جنس واحد فلا يقدم فيها شيء على شيء بخلاف ما اذا كانت من اجناس كالوصية للحج والكفارات والمبرات فانه يقدم فيها القرض ثم الواجب ثم التطوع على ما نقرر في محله وح فيقسم الباقي من الثلث على سهام الوصايا وهي خمسة وسبعون سهما كل سهم منها خمسون قرشا لان جلة الوصية (٤٢٥٠) فاخرج منها أولا (٥٠٠) قيمة المملوك فصار الباقي (٣٧٥٠) وسهامها ما ذكرنا واذا قسم (٣٣٠٠) الباقية من الثلث على خمسة وسبعين سهما يخرج كل سهم اربعة واربعين قرشا فالوصية للمبرات كانت (٧٠٠) وهي اربعة عشر سهما ينقصها (٦١٦) ووصية كل من زيد والمسجدين كانت (٥٠٠) فتكون كل واحدة عشرة اسهم فيخص كل واحدة اربعة اثمان واربعون ووصية المملوك كانت (١٥٥٠) وهي احدى وثلاثون سهما فيخصها (١٣٦٤) والحاصل ان كل سهم خمسون وكل سهم ينقص منه ستة قروش والله سبحانه وتعالى اعلم (فزيد كان له (٥٠٠) ينقص منها (٦٠) يبقى له (٤٤٠) والمسجدان كان لهما (١٠٠٠) ينقص منها (١٢٠) يبقى لهما (٨٨٠) والمملوك كان له (١٥٥٠) ينقص منها (١٨٦) يبقى له (١٣٦٤) والمبرات كان لهما (٧٠٠) تنقص (٨٤) يبقى لهما (٦١٦) فالمجموع (٣٣٠٠)



❀ وسئلت ❀ من نابلس في رمضان سنة ١٢٤٨ عن له على ميت دين  
فبرهن على دينه ببيان السبب فطلب الوارث من البيعة ان يشهدوا ببقاء الدين  
بذمة الميت الى ان توفي فهل يلزم الشهود ذلك ام لا (فاجبت) قد وقع  
في هذه المسئلة اضطراب واختلاف اراء بين العلماء والذي مشى عليه  
صاحب البحر انه لا بد ان يقول الشاهد انه مات وهو عليه لكن خالفه  
تلميذه الغزي في منح الغفار ونقل عن معين الحكم انه لا يشترط ذلك وصرح  
العلامة المقدسي في شرحه على نظم الكتر بان الاول ضعيف وقوى  
الثاني بانه الاحتياط في امر الميت في وفاة دينه الذي يحجبه عن الجنة  
وفي الاول تضيق حقوق اناس كثيرين لا يجدون من يشهد لهم على  
هذا الوجه ويكتفي في الاحتياط تخليف المدعى على بقاء دينه بذمة الميت  
وذكر قريبا من ذلك صاحب نورالعين في اصلاح جامع الفصولين  
والحاصل ان المعتمد انه لا يلزم الشاهدين ذلك ويكتفي بحلف المدعى  
والله سبحانه وتعالى اعلم

❀ وسئلت ❀ في ذي الحجة سنة ١٢٥١ من نائب القدس الشريف قد توقفنا  
في جواب من افتي بان التملك يحتاج الى التسليم كالهبة واختلف افتاء  
المفتين في بلادنا فبعضهم افتي بانه لا يحتاج الى التسليم معتمدا في ذلك على  
ما صرح به الطحاوي في حاشيته عن الجموي في فصل مسائل متفرقة  
من الهبة فيمن وهب امة وبعضهم افتي بانه يحتاج اليه مثل الهبة معتمدا  
في ذلك على ما يؤخذ من الفتاوى الخيرية والتمرتاشية والرحمية في كتاب  
الهبة من انه لا فرق بين التملك والهبة مع ان كلام الجموي في شرحه  
صريح في انه غير الهبة هذا حاصل السؤال (فاجبت) بقولي لا يخفى  
ان التملك لفظ مشترك بين ما يكون بعوض وما يكون بدونه وان كلا  
منهما قد يكون تملك عين او تملك منفعة فالاول كالبيع فانه تملك المال  
بعوض وكالاجارة فانها تملك المنفعة بعوض وكذا النكاح فانه تملك  
البضع بعوض لكنه تملك حكما والثاني كالهبة فانها تملك العين حالا



بلا عوض ومثلها الصدقة وكاوصية فانها تملك العين بعد الموت  
 بلا عوض وكذا العارية فانها تملك المنفعة بلا عوض ولا شبهة ان  
 هذه العقود مختلفة الاحكام ولكل واحد منها شروط بعضها مشترك  
 وبعضها يختص بحيث حصل بينهما التباين فاذا استعمل لفظ التملك  
 في واحد منها فلا بد من قرينة لفظية او حالية تعين المراد فاذا قال  
 ملكتك بضع امي بكذا فهو نكاح فيشترط له شروط النكاح واذا  
 قال ملكتك منافعها شهرا بكذا فهو اجارة واذا اطلق فهو عارية واذا  
 قال ملكتكها بكذا فهو بيع واذا قال ملكتكها بعد موتي فهو وصية  
 واذا قال ملكتكها الان بلا عوض فهو هبة ولا بد في كل واحد  
 منها من شروطه لتترب الاحكام عليه ولم نر احدا من الفقهاء استعمل  
 لفظ التملك في معنى خاص بحيث اذا اطلق انصرف اليه او بحيث  
 يكون له احكام خارجة عن احكام العقود المذكورة ونحوها فاذا قال  
 ملكتك رقبة هذه الدار واراد انشاء التملك في الحال على معنى خارج  
 عن البيع او الهبة او نحوهما لا يصح التملك بل ان اراد البيع فلا بد  
 من ذكر الثمن وان اراد الهبة فلا بد من التسليم ولذا قال في  
 آخر جامع الفصولين انه لو قال ملكة تملكها صحها ولم يذكر انه بعوض  
 او بدونه لا تصح الدعوى ونقله ايضا في محاضر الخيرية وبه افتى في  
 الحامدية نعم غلب استعمال لفظ التملك في عرف اهل زماننا في الهبة  
 فاذا اطلق ولم توجد قرينة صارفة له عن الهبة حمل عليها بقرينة  
 العرف فثبت اريد به الهبة فلا بد من شروطها ولا تتم بدون تسليم  
 وعليه يحمل ما نقلتموه عن الخيرية والتمتاشية والرحمية وما نقلتموه  
 عن السيد المحوى من ان التملك غير الهبة فذاك بالنظر الى اصل  
 الوضع اذ لا شك ان التملك اعم من لفظ الهبة والاعم غير الاخص ومن  
 ادعى ان التملك يفيد المالك من غير ان يكون بيعا ولا هبة مثلا فلا بد  
 له من نقل صريح ولم نر من ذكره ومن عثر عليه في كلامهم فليفده

لنا وله الاجر الجزيل هذا غاية ما وصل اليه فهم هذا الحقيق الذليل  
وفوق كل ذي علم عليم والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب  
❀ وسئلت في محرم الحرام سنة اربعين ومائتين والف ❀ في رجل  
طلق زوجته المدخول بها ثلاثا في الحيض بان قال لها روي طالق ثلاثا  
فهل لا يقع غير طلاق واحدة كما نص على ذلك العلامة ابن كمال باشا في  
فتاواه نقلا عن كتاب السير وكال الفقهاء ام يقع عليه الطلاق الثلاث  
واذا قلتم انه لا يقع عليه الا واحدة فتشكون رجعية ام بائنة افيدوا  
الجواب ولكم الثواب من الملك الوهاب ( فاجبت ) بما صورته الحمد لله  
تعالى يقع عليه الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره كما نطق  
به القرآن الكريم من غير تفرقة بين كونها حائضا او غيرها ودلت عليه  
الاخبار والآثار وصرح به كتب مذاهب الأئمة الاربعة الاخيار  
وانعقد عليه الاجماع بعد صدر من الصدر الاول ولم يقل بخلافه الا  
الا من لا يعول على قوله ولا يقبل في الخلاصة وكثير من كتب علمائنا  
التي لاتعد او قضي القاضي فيمن طلق امرأته ثلاثا جلة بانها واحدة اوبان  
لا يقع شيء لا ينفذ ( وفي الزيلعي وغيره في كتاب القضاء ان القضاء  
يمثل ذلك لا ينفذ بتنفيذ قاض آخر واو رفع الى الف حاكم ونفذه لان  
القضاء وقع باطلا لمخالفته الكتاب والسنة والاجماع فلا يعود صحيحا  
بالنفذ انتهى وقال المحقق الكمال ابن الهمام وقول بعض المتأخرين بهذا  
المذهب باطل الى ان قال فما بعد الحق الا الضلال وقال الخطيب  
الشريفي من الشافعية وحكي عن الحجاج ابن ارطاة وطائفة من الشيعة  
والظاهرية انه لا يقع منها اي الثلاثة الا واحدة واخاره من المتأخرين  
من لا يعبأ به فافتي به واقتدى به من اضله الله تعالى انتهى نقله في الفتاوى  
الخيرية وافتي بطلان القول به ايضا وقال في البحر في اول كتاب الطلاق  
ولا حاجة الى الاشتغال بالادلة على رد قول من اسكر وقوع الثلاث جلة  
لانه مخالف الاجماع كما حكاه في المعراج ولذا قالوا لو حكم حاكم بان الثلاث



يقع واحد واحد لم ينفذ حكمه لانه لا يسوغ فيه الاجتهاد لانه خلاف  
 لاختلاف ❖ وفي جامع الفصولين طلقها وهي حبلى او حائض او طلقها  
 قبل الدخول او اكثر من الواحدة فحكم بطلانها قاض كما هو مذهب البعض  
 لا ينفذون كذا حكم بطلان طلاق من طلقها ثلاثا بكلمة واحدة او في طهر  
 بجامعها فيه لا ينفذ انتهى الى هنا كلام البحر ( وقد صرح ايضا بطلان  
 الحكم في هذه المسائل في البحر في كتاب القضاء وكذا في النهر والمنح والاشباه  
 والنظائر والبرازية وغيرها من كتب المذهب المستبصرة المتداولة المحررة  
 ووضحها وافصحها واينها واصرحها عبارة الامام الاجل الذي اذهن  
 لفضله اهل الوفاق والخلاف القاضي ابو بكر الخصاص في كتابه ادب القضاء  
 وشارحه الامام حسام الدين عمر بن عبد العزيز وذلك حيث قال في الباب  
 الثاني والاربعين قال يعني الامام الخصاص وكذلك رجل طلق امرأته  
 ثلاثا وهي حبلى او حائض او قبل ان يدخل بها ففرض قاض بابطال ذلك  
 او باطل بعضه فرفع الى قاض آخر لا يرى ذلك فانه يبطل قضاء القاضي  
 بذلك وينفذ على الزوج ما كان منه لان على قول اهل الزيف اذا وقع الثلاث  
 وهي حبلى او في حالة الحيض او في طهر بجامعها فيه لا يقع اصلا وعلى قول  
 الحسن البصري اذا وقع الثلاث تقع واحدة لكن كلا القولين باطل  
 لانه مخالف لكتاب الله تعالى قال الله تعالى ( فان طلقها فلا تحل له من بعد )  
 الآية من غير فصل والمراد منه الطلقة الثالثة فمن قال بانه لا يقع شيء  
 او تقع واحدة فقد اثبت الحل للزوج الاول بدون الزوج الثاني وهو مخالف  
 للكتاب فاذا قضى القاضي لا ينفذ فاذا رفع الى قاض آخر كان له ان  
 يبطله انتهى وبهذه القول الصريحة علمت ان القول بوقوع واحدة  
 من الثلاث على الحائض مبنى على القول بان الثلاث لا تقع جملة واحدة  
 بل تقع منها واحدة او لا يقع منها شيء اصلا والمبنى عليه باطلان  
 وليس كل ما وجد في كتاب يجوز نقله والاعتماد عليه ولا الافتاء والقضاء  
 به وانما يفتى بما توردت عليه كتب المذهب وعلمت صحته وعدم تخطئه



قائله والا كان الناقل يجارف سبيل او حاطب ليل يحمل الافعى وهو لا يدري خصوصا من يطالع كتب الفتاوى ويفتى منها قبل ان يمتزج الفقه يدمه ولحمه وبصرف فيه جل همته وعزمه فان خطاه يكون اكثر من صوابه ولا يحل لمن يعلم حاله الاعتماد على جوابه وانما قال الامام قاضي القضاة شمس الدين الحريري احد شراح الهداية في كتابه ايضاح الاستدلال على ابطال الاستبدال نقلا عن الامام صدر الدين سليمان ان هذه الفتاوى هي اختيارات المشايخ فلا تعارض كتب المذهب قال وكذا كان يقول غيره من مشايخنا وبه اقول انتهى ( وقال العلامة الشيخ خير الدين الرملي في مسائل شتى من فتاويه الخيرية مانصه ولاشك ان معرفة راجع المختلف فيه من مرجوحه ومراتبه قوة وضعفا هو نهاية آمال المشرى في تحصيل العلم فالمفروض على الفنى والقاضى التثبت في الجواب وعدم المجازفة فيهما خوفا من الافتراء على الله تعالى بتحريم حلال وضده ويحرم اتباع الهوى وانتهمى والى الى المال الذى هو الداهية الكبرى والمصيبة العظمى فان ذلك امر عظيم لا يتجاسر عليه الاكل جاهل شقى انتهى كلام الخيرية والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ( قال ذلك بلسانه وكتبه ببنائه الفقير الى عفو رب العالمين محمد امين بن عمر طابدين خادما العلم الشريف بدمشق الشام عفا عنه الملك السلام

❦ وسئلت ❦ في رمضان سنة اربعين ومائتين و الف عما اذا جرت العادة بين التجاراتهم يستأجرون مركبا من مراكب اهل الحرب لمل بضائعهم وتجاراتهم ويدفعون للمراكبي الحربى الاجرة المشروطة وتارة يدفعون له مبلغا زائدا على الاجرة لحفظ البضائع بشرط ضمان ما ياخذ به اهل الحرب منها وانه ان اخذوا منه شيئا فهو ضامن اصحابها جميع قيمة ذلك فاستأجر رجل من التجار رجلا حربيا كذلك ودفع له مبلغا تراضيا عليه على انه ان اخذ اهل الحرب منه شيئا من تلك البضاعة



يكون ضامنا لجميع ما يأخذونه فمسافر بركبه فأخذه منه بعض القطاع  
 في البحر من أهل الحرب فهل يلزمه ضمان ما التزم حفظه وضمانه بالعوض  
 أم لا (فاجبت) الذي يظهر من كلامهم عدم لزوم الضمان لأن ذلك  
 المراكبي أجبر مشترك والخلاف في ضمان الأجير المشترك مشهور والمذهب  
 أنه لا يضمن ماله في يده وإن شرط عليه الضمان وبه بقي كما في  
 التوير ثم إذا هلك ما يده بلا صنع منه ولا يمكنه دفعه والاحتراز عنه  
 كالخرق والغرق وخروج قطاع الطريق والمكابرين لا يضمن بالاتفاق  
 لكنه في مسئلتنا لما أخذ أجرة على الحفظ بشرط الضمان صار بمنزلة  
 المودع إذا أخذ أجرة على الوديعة فإنها إذا هلك يضمن والفرق  
 بينه وبين الأجير المشترك أن المودع عليه في الأجرة هو العمل والحفظ  
 واجب عليه تبعاً أما المودع بأجرة فإن الحفظ واجب عليه مقصوداً  
 ببدل فلذا ضمن كما صرح بذلك الإمام فخر الدين الزيلعي في باب ضمان  
 الأجير وهنا لما أخذ البديل بمقابلة الحفظ الذي كان واجباً عليه تبعاً صار  
 الحفظ واجباً عليه قصداً بالبديل فيضمن لكن يبقى النظر في أنه هل يضمن  
 مطلقاً أو فيما يمكن الاحتراز عنه والذي يظهر الثاني لاتفاقهم في الأجير  
 المشترك على عدم ضمانه فيما لا يمكن الاحتراز عنه فالظاهر أن  
 المودع باجر كذلك لأن الموت والحرق ونحوهما مما لا يمكن ضمانه والتعهد  
 بدفعه وقد صرحوا بأن إغارة القطاع المكابرين مما لا يمكن الاحتراز عنه  
 فلا يضمن في صورتنا حيث كان أخذ البضاعة من القطاع المكابرين  
 الذين لا يمكن مدافعتهم (لكن ذكر في التوير قبيل باب كفاية الرجلين قال  
 لا آخر أسلك هذا الطريق فإنه آمن فسلك وأخذ ماله لم يضمن ولو قال  
 إن كان مخوفاً وأخذ ماله فانا ضامن ضمن وعمله في الدر المختار عن الدرر  
 بأنه ضمن الغار صفة السلامة للفرور نصاً انتهى أي بخلاف المسئلة الأولى  
 فإنه لا يضمن لأنه لم يصرح بقوله فانا ضامن وهذا إذا كان المال مع صاحبه  
 وفي صورتنا المال مع الأجير وقد ضمن للمستأجر صفة السلامة نصاً فيقتضي

(ضمانه)



ضمائه بالاولى وان لم يمكن الاحتراز لكن الظاهر ان مسألة التغير المذكورة مشروطة بما اذا كان الضامن عالما بخطر الطريق ليتحقق كونه غارا والا فلا تغير وسياق المسئلة في جامع الفصولين في فصل الضمانات يدل على ما قلنا فانه نقل عن فتاوى ظهير الدين قال له اسالك هذا الطريق فانه آمن فسالك فاخذه الاصوص لا يضمن ولو قال لو مخوفا واخذ مالك فانا ضامن والمسئلة بحالها ضمن فصار الاصل ان المغرور انما يرجع على الغار لو حصل الغرور في ضمن المعاوضة او ضمن الغار صفة السلامة للمغرور فصار كقول الطحان لرب البر اجعله في الدلو فجعله فيه فذهب من النقب الى الماء وكان الطحان عالما به يضمن اذ غره في ضمن العقد وهو يقتضى السلامة انتهى ( وحاصله ان الغار يضمن اذا صرح بالضمان او كان التغير في ضمن عقد المعاوضة وان لم يصرح بالضمان كما في مسئلة الطحان وقد صرح فيها بكون الطحان عالما بالنقب وما ذاك الا ليتحقق كونه غارا كما يشير اليه تسميته بذلك لان من لا علم له بذلك لا يسمى غارا فلو لم يكن العلم شرطا في الضمان لكان حقه ان يعبر عنه بالامر لا بالغار ) وبؤيد ذلك ايضا انه في جامع الفصولين نقل بعد ذلك عن المحيط ان ما ذكر من الجواب في قوله فان اخذ مالك فانا ضامن مخالف لما ذكره القدوري ان من قال لغيره من غصبك من الناس او من يابعت من الناس فانا ضامن لذلك فهو باطل انتهى فاجاب عنه في نور العين بقوله يقول الحقير لا مخالفة أصلا والقياس مع الفارق لان عدم الضمان في مسئلة القدوري من جهة عدم التغير فيها بخلاف ما نحن فيه فافترقا والعجب من غفلة مثل صاحب المحيط معاته في الفضل والذكاء بحر محيط انتهى • فقد افاد انه لا بد من التغير وذلك بكونه عالما بخطر الطريق كما قلنا في مسئلتنا ان كان صاحب المركب غرا المستأجر بان كان عالما بالخطر يكون ضامنا والا فلا هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم ( لكن ينبغي تقييد المسئلة بما اذا كان صاحب المال غير عالم بخطر الطريق لانه اذا كان عالما لا يكون مغرورا لما في القاموس غره غرا وغرورا وغرة بالكسر



فهم مغرور وغرير خدعه واطمعه بالباطل فاعتر هو وفي المغرب الغرة  
بالكسر الغفلة ومنه اتاهم الجيش وهم غارون اي غافلون وفي الحديث  
نهى عن بيع الغرر والخطر الذي لا يدري ايبكون ام لا كبيع السمك في الماء  
والطير في الهواء فقد ظهر ان العالم بما قصد خيره ان يفرض به لا يكون  
مغرورا ارايت صاحب البر او كان طالما ينتقب الدلو واحره الطمان  
بوضعه فيه هل يكون مغرورا بل هو مغرط مضيع لئلا لاثر لقول الطمان  
فيه في مسئلتنا لا بد ان يكون الاجير طالما يخطر الطريق والمستاجر غير  
طالم به فح بضمن وان كان الاجير غير عالم او المستاجر طالما فلا ضمان على  
الاجير لعدم تحقق التغيرير والله تعالى اعلم

﴿ وسئلت ﴾ في سنة احدى واربعين ومائتين والاف من طرابلس الشام  
بما حاصله في واقف وقف عقارات متعددة وشروط ان يبدأ من غلة  
وقفه بما يكون فيه عمارته ونماؤه وبقاء عينه وما فضل من ذلك جعل له  
مصارف معينة ثم وقف وقفا آخر والحقه بالاول وشروط فيه شروطه  
المذكورة ومن جملة ما في الوقف الثاني دار شرطها لسكنى اولاده وذريته  
ثم ان التولى على الوقف سكنى الدار المذكورة تبعا لشروط الوقف  
واحتاجت الدار الى المرممة والعمارة فعمرها التولى من ماله لعدم مال حاصل  
من ريع الوقف ويريد الآن الرجوع بما انفق عليها في ريع الوقف فهل  
له ذلك ام ليس له ذلك بل عمارة دار السكنى على الساكن كما نصوا عليه  
( فاجبت الحمد لله تعالى لاشبهة في ان من وقف دارا وجعلها للسكنى  
لا للاستغلال تكون عمارتها على الساكن كما هو منصوص عليه في المتون  
والشروح والفتاوى وكذا في النخلاف والاسعاف لئلا يلزم مخالفة شرط  
الواقف لانه او لم تكن عمارتها على الساكن لزم ان تؤجر وتعمر من  
الاجرة فتكون للغلة وقد شرطها الواقف للسكنى ولا يخالف شرطه الا  
لضرورة كما او كان الساكن فقيرا مثلا فح تؤجر بقدر ما تعم به واما اذا  
كانت هذه الدار من جملة عقارات موقوفة مشتملة على مستغلات وقد  
( شرط )



بشرط الواقف عارة وقفه من غلته فان كان استثنى هذه الدار من ذلك  
 فملككم ما من من ان عارتها على الساكن والا فتعمر من ريع وقفه كبقية  
 اماكن الوقف اتباعا لشروط الواقف كما لو شرط في ريعه عرصة محل  
 آخر اجنبي كمسجد او رباط او نحو ذلك او وقف ارضين وشرط ان  
 ينفق من غلة احدهما على الاخرى كما نص عليه الامام الخصاص وما  
 تقدم من المتون وغيرها لا يخالف هذا لانه فيما اذا لم يشترط ذلك ثم اذا  
 كانت الرمة والعمارة لهذه الدار في غلة الوقف كما شرط الواقف واحتاج  
 الناظر الى ذلك وليس عنده من ريع الوقف ما ينفق منه فانفق من مال  
 نفسه ليرجع واشهر على ذلك فله الرجوع والا فلا كما ذكره في البحر  
 وغيره والله سبحانه وتعالى اعلم وقد حصل لي اولا نوع تردد في هذا  
 الجواب ثم عرض على السائل هذا السؤال بخط مفتي اللادقية الفقيه  
 الهيبه السيد عبدالقادر السندى واجاب عنه بمثل ذلك وعليه خطوط بموافقة  
 لجامعة من العلماء منهم الشيخ العلامة محمد البساطي مفتي الحنفية  
 بمصر المحروسة ومنهم العلامة الفقيه السيد احمد البرزى مفتي الحنفية  
 بصيدا ومنهم الشيخ صالح الغزى الحنفى ومنهم الشيخ محمد الشبراوى  
 الشافعى الازهرى

١٤٠٨ ١٥

مطبوعا في العاشر من محرم الحرام افتتاح شهر سنة ١٣٠٢ مصححة  
 على خط مؤلفها نفعنا الله به امين

١٨٦٦

الكتاب

٤٥٦